



## الفصل الخامس

---

## القيادة والحرية

---



## الفصل الخامس

وللحرية في لبنان مسقط رأس وآلاف القصص والصلوات والجولات... والأغنيات!! هي شيء من تراثنا، ورمز من رموز حياتنا عبر التاريخ. قدّسها البعض فاستشهد في سبيلها واعتبرها البعض الآخر علة واقعنا الاجتماعي والسياسي والإقتصادي والقطاء الشرعي لكل التجاوزات والصفقات الوطنية. وفي كلا الحالين كان على الحكم اللبناني أن يحذّر المساس بهذا الرمز وإلا قامت دنيا الإنفعال ولم تقنع.

للحرية اللبنانيّة نكهة خاصة ومعنى غريب أبعداً شعبنا عن كلّ محاولات التنظيم والتخطيط والتوجيه فبقيت الأوضاع على تردّيها عبر الزمن بحجة أن مداخلات السلطة في شؤون الاقتصاد والتجارة والمشاريع «الخاصة» تطال روح النظام اللبناني «فرادته» وسرّه.

وبشيء من ردّة الفعل الشرسّة، انطلقت الحرية اللبنانيّة بعد الإستقلال فلم يلجمها عهد أو يقف في وجهها تشريع. وتلقّفها شعبنا بنهم العطش الطويل إليها بعد أجيال من الاحتلال والإنتداب.

وسرعان ما ارتدت حريتها «سموكنخ» الديموقراطية لتخفي عيوبها من جهة ولتمتلك عبر أناقتها الجديدة أسهماً مهمّة في كلّ دستور أو نظام إقتصادي - إجتماعي سياسي من جهة أخرى.

وتورّم حجمها فكَبُرْ حجم وطننا الصغير بسرعة إثر إستقباله لأغلبية تمرّدات المنطقة وثوراتها وشعاراتها ودعواتها التحرّزية. وإن كان مونتيسكيو قد قال: «الحرية هي الحق في القيام بكلّ ما تسمح به القوانين» فإن تجار الحرية اللبنانيّة وجلاّديها وجدوا في غياب القوانين فرصة ذهبيّة أحسنوا استغلالها جيداً.

وراح مصير الوطن ومصير النظام السياسي ومستقبل لبنان كامة يتّأرجح فوق هوة المجازفات والتهّورات «البهورات» في غياب الأطر والنظم التي لا بقاء لدولة في العالم الحديث بدونها.

في وصف هذا التورّم المرضي، قال الأستاذ جورج نقاش سنة ١٩٦٠: «إنّ لبنان يذكّرني بعنوان مسرحيّة لجان سارمنت كان لها حظّ وافر من الرواج في فترة ما بين الحربين: «أنا أكبر من نفسي» فتحن مهدّدون بالتضخم لأنّ تزايد عدد السكان والنمو الإقتصادي

المذهل عقب الحرب الأخيرة يسيران بسرعة تفوق ما لدينا من مسائل التفكير والعمل، فلقد اقتضانا ألف سنة لكي نصبح مليون نسمة فوق هذه الصخرة التي هي كلّ ما لوطننا من مدى جغرافي».

أما اليوم فيبشرنا الإحصائيون بأن هذا الرقم سيتضاعف في مدة خمس عشرة سنة. وهذا ما يضع أمام قادة الأمة مشكلات إجتماعية وأخلاقية لا تختلف عن سابقاتها من حيث القياس ولكنها تختلف عنها من حيث طبيعتها. إن الخبراء الذين ينكرون على دراسة إقتصادنا يساورهم القلق فيبينون لنا كم من وهن وغمارة في الإزدهار القائم على التجارة والخدمات فقط.

إن خلاصة التحقيق الذي قامت به بعثة «إيرفـد» - أو على الأقل ما نشر منه - تثبت أننا بلغنا الحد الذي لا بد لنا أن نفقد من بعده التوازن. وهذه الصفة تكفي لإخراـس أبطـال الحرية الإقـتصـاديـة التـامـة وأـصـحـاب نـظـريـة إـطـلاقـ الـحـبـلـ عـلـىـ الغـارـبـ للـعـلـمـ الإـقـتصـاديـ، أولـئـكـ الـذـينـ يـطـلـبـونـ مـنـ الدـوـلـةـ أـنـ تـبـقـيـ غـائـبـةـ عـلـىـ الدـوـامـ. هـذـهـ الـفـوـضـىـ الـتـيـ جـعـلـتـ نـظـامـاـ تـقـودـنـاـ حـتـمـاـ إـلـىـ النـكـبةـ.

إن الإقتصاد اللبناني، وسياسـتناـ المـتـعلـقةـ بـتـشـكـيلـ رـؤـوسـ الـأـموـالـ وـسـيـاسـتناـ المـتـعلـقةـ بـالـضـرـائبـ وـتـشـريعـناـ إـلـيـجـتمـاعـيـ، هـذـهـ كـلـهاـ يـجـبـ أـنـ نـعـيـدـ النـظـرـ فـيـهاـ بـكـامـلـهاـ. وـهـذـاـ





## الفصل الخامس

يفترض مجھوداً جماعياً من أبناء الأمة، وقبل كلّ شيء مجموعة من الأعباء والتضحيات التي ينبغي على ذوي النعمة أن يرتصوها قبل سواهم.

فمشكلتنا برمتها هي المشكلة التي تواجه العالم الحر بأسره - ولكنها تواجه لبنان بصورة مباشرة أكثر من سواه - أي

معرفة ما إذا كان بالإمكان رفع التحدّي وإثبات أن الحرية ليست إنكاراً للدولة. وليس الشهابية غير محاولة سامية للإتيان بهذا الدليل، وإحلال توجيه جماعي للأمة يكون غير الفوضى. والخطأ، الذي قد يكون قاضياً، هو الظن أن رجلاً فرداً يمكنه أن يحل محلّ أمة بأسراها بصورة نهائية. لقد وهبت لنا الظروف «رجل العناية» ولكن رجل العناية هو نفسه يقول لنا انه ليس هناك من «رجل عنابة» إلى الأبد. فإذا لم يكن في طاقة اللبنانيين أن يهيئوا لأنفسهم الضمانات، إذا لم يضع زعماؤنا السياسيون حداً لمزايداتهم الجنونية، وإذا لم يكن في مقدورهم أن يفرضوا على جماعاتهم مفهوماً جديداً للحرية، فقدنا عندئذ كل أمل. يقول

بوسوبيه: «حيث يفعل كل إنسان ما يشاء، لا يفعل أحد ما يشاء

وحيث الجميع أحرار، فالجميع عبيد». هذا هو تحديد الفوضى التي تريد الشهابية أن تضع حدأ لها. فإن لم تفلح في ذلك خلت الطريق أمام المغامرات

جميعها من الداخل والخارج».



سهلنا والجبل منبٌت للرجال... عهد لبنان الذهبي

وأخذت الشهابية الطريق الذي ازدحم بأفواج المهيّسين لرحيلها. فهل نجحت في تعاملها مع الحرية وترويضها وتهذيبها لتصبح أكثر ملاءمة لحياة إجتماعية منظمة؟ وأين أصبح خط التفتيش المركزي والإصلاح الإداري ومجلس الخدمة المدنية ومصلحة الأبحاث والتوجيه ومجلس البحوث العلمية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت والمشروع الأخضر ومصلحة الإنعاش الإجتماعي وإنعاش القرى ومجلس تنفيذ المشاريع الإنسانية ومعهد الدروس القضائية والأتوسترادات (الضبية، المعاملتين، فاريا، قليعات، بكميا، وطريق القمم في عكار)، كلّها وغيرها من التدابير والإجراءات الوقائية التي أوجدها الشهابية ٩٦

إن تهبيب مآسي حاضرنا يدفعنا إلى عدم توضيح الجواب.

قلنا إن «الحرية» اللبنانيّة قد غارت في جذور أكثرية نواحي الوطن حتى شكلت نوعاً ما عبئاً على قيام الحكم بإصلاحات تستهدف تنظيم الفلتان المتّمادي على كلّ صعيد. فتحولت مع الوقت إلى أزمة ومسألة إن من حيث مفهومها ومعناها وإن من حيث علاقتها بالتركيبة الواقعية للسلطة والحكم.

والحرية كلمة تسلط عليها إبهام كبير لكثرة ما لاكتها الألسن ولكثره ما راجت في مختلف الهيئات والميادين. إن الحرية مجردة لا تعني شيئاً إذ بقدر ما تضيع صيفتها المطلقة، بقدر ما تكتسب معنى واقعياً. ليس هناك «حرية» في المطلق، ولكن حرية الصحافة وحرية الإجتماع وحرية المعتقد الخ... من هنا يبدأ التناقض مع بدء البحث في معناها، إذ إننا نكتشف إثر تعميق التحليل أن الحرية قبل كلّ شيء ليست إلا التقيد، بحيث لا يفهم مدلولها إلا إذا تمازلت عن الإستقلال الكلي والتزمت التحديد.

إن التنوّع الهائل في مجالات الحرية وكيفية دراستها وتعدد النظريات في تشریحها يجعل من أية محاولة لدراستها ضرباً من ضروب الإعجاز. ذلك أنها ما تزال تشکل حتى اليوم دستور وقاعدة أغلبية، إن لم نقل كلّ، الثورات والتغييرات والتجديفات. ولبنان واحد من الأوطان المزدهرة فيها بورصة التحرر والإنتفاضة الإنفلاشي. لذا ولحصر البحث، نود أن نركّز أولاً على مسؤولية الحكم أو السلطة اللبنانيّة في واقع الحرية وحقيقةها.

فالرئيس الذي يشعر بمسؤولية كبيرة نحو شعبه يعتبر رئيساً صالحًا ومطيناً للقواعد الشهيره: كلّكم راع وكلّ راع مسؤول عن رعيته. والمواطن الذي يلاحق باهتمام التطور السياسي في بلاده ويشارك في الأعمال والأفكار التي توجه السياسة الوطنية يكون أيضاً مواطناً مسؤولاً. إن التاريخ العربي مع الأسف لم يشهد إلا قلة من الحكام الذين نّموا فكرة ونظرية المسؤولية الشعبية التي تعتبر معنى من معاني الحرية.



## الفصل الخامس

من المتعارف عليه أن في كلّ دولة سلطة وهذه السلطة هي فوق إرادة أي فرد أو أية مجموعة من الأفراد، وكلّ فرد يرى أن على الدولة واجب توفير أسباب التقدم والحرية له. وقد ساد الإعتقاد قديماً أن بين الحرية الشخصية وبين السلطة تناقضاً أساسياً فحيث تكون الحرية مطلقة، لا تكون السلطة بل تعمّ الفوضى. وكلّ ما بُذل لمحوها الإعتقاد من الأذهان حتى يؤمننا هذا، لم يستطع بعد الوصول إلى حل دائم عادل. وإن كان معروفاً أن للديموقراطية عنصرين أساسيين هما الحرية المدنية والحرية السياسية، فهذا العنصران بحد ذاتهما يؤكّدان على دور القيادة أو السلطة في لعب دور الحكم والمراقب والموجّه لمفهومهما. والديموقراطية أيضاً ذات مفهوم فيه من المطاطية والغموض ما خوّل ويخلّ ساسة معاكسين يتسابقان - لتناقض مبادئهما - في مضمار تنازع البقاء، حق التكلّم والتغفي بِاسم الديموقراطية. فأول وربما أهم مشاكل الديموقراطية هي الديموقراطية نفسها.

إن تحديد مفهوم الديموقراطية بشكل تتحاشى معه اعتباطية التمييز وتتضمن فيه ثقة التطبيق الإختباري لأمرٍ ذو صعوبة كبيرة.

في محاضرة بعنوان «مشاكل الديموقراطية» ألقاها في المؤتمر العالمي الأول لعلم السياسة المنعقد في بيروت عام ١٩٥٩، يقول الدكتور ملحم قربان: «إذا كان من أمل الديموقراطية في الدفاع عن نفسها فيجب أن يتمركز هذا الأمل والدفاع على نوعية وكيفية العلاقة بين الحاكم والمحكوم أو على بحث غاية الحكم. وأهم مميزات هذه العلاقة هي كون السلطة الحاكمة موسمة برضى وإرادة المحكومين. ولكن هل يمكن الحصول على رضى جميع أفراد الشعب؟».

هذا الرضى الرئيسي المتّأرجح دونما سبب، الذي عبر عن نفسه في ٢٠ تموز ١٩٦٠ بما يشبه الطوفان والذي عاد في ما بعد عبر الإجماع ذاته لينكر ويصلب إجماعه الأول هو في لبنان، كما الكثير من عناصر الوطن، إستثناء القواعد الحضارية والعلمية.

في مكان آخر من المحاضرة ذاتها، يقول الدكتور قربان: «إن مبدأ حرية الرأي يستند عادة إلى حق المقاومة والمضادة والمعاكسة. إن جهازاً يخول هذا الحق ويشجعه، والديموقراطية تتبع بذلك، يجب أن لا يستبعد أو يستغرب وجود التيارات المختلفة وربما المتضاربة فيه. ومهما يكن لمثل هذا الجو من حسنات - وقد تتبّه لأكثرها فلاسفة الديموقراطية - فإن من نتائجه خلق وتشجيع المعارضه وربما المقاومة السياسية للحكومة. وإن كانت هذه المعارضه ذاتها من مقومات حسنات الحكم الديمقراطي، إذا نظرنا إليها من زاوية حد السلطة التنفيذية في الدولة، فإنها في

سياق بحثنا هذا ولتصبح أداة حد فعالة، من مشجعات التقسيم والتضارب بين الأراء والأفعال في الدولة، الأمر الذي قد يكون في ظروف خاصة خطراً مميتاً ليس على نظام الحكم الديموقратي فحسب في بلد ما، بل على كيان ذلك البلد السياسي». يتضح لنا من هذه المقتطفات النظرية، مدى الخطير الذي كان يهدد لبنان عام ١٩٥٨ ومدى المعالجة الشهابية لهذا الخطر. معالجة تعاملت مع الحرية كحق وواجب ومسؤولية فتشبّثت بحقها كقيادة وكرّست من خلال ممارستها لواجباتها حقوق المواطنين. كما وانطلاقاً من الفكرة ذاتها، نفهم معنى الحرية اللبنانيّة «الخاصة» التي كانت أحد أسباب الإنفجار الدموي الذي نحياه منذ عام ١٩٧٥.

ولكي نفهم مدى الحرية التي سمحت بها الشهابية واعتمدتها جواً عاماً لتحقيق إصلاحاتها يتوجب علينا أن نؤكّد الحقائق النظرية التالية:

١ - لا توجد حرية بصفة مطلقة مجرّدة. فكلّ حرية تكون متعددة وإلا بقيت بدون محتوى.

٢ - تكاملية الحريات: أي أن كلّ حرية تستلزم حريات أخرى، يعني أنه لا حقيقة لأية حرية إلا في مجموعة من الحريات تتكامل معها وتكمّل وتنكّيف بها. لذا كان في طليعة اهتمام «النهج» الشهابي تحرير المواطن من الإدلالات المتعددة التي تبدأ بأزماته الاقتصادية والتربوية والسياسية والطبقية، عبر خطة كادت تغطي بشموليتها كلّ أرجاء الوطن وفئاته الشعبية.

٣ - لا تُفهم أية حرية إلا إذا ارتكزت على معايير. هذه المعايير تختلف تبعاً لعلاقة الحريات بالسلطة. نحن نعلم أن للسلطة هدف هو تسيير أمور الأمة، وأمور الأمة تتّنّع حسب الظروف والأجيال والطبقات. فحسب التركيبة اللبنانية، يصطدم الحكم بحقيقة أن مصالح طائفة معينة تتناقض أحياناً ومصالح طائفة أخرى، ثم يكتشف أن لكلّ هيئة وسائل خاصة في الدفاع عن مصالحها. لذا وجد نفسه إن هو أراد ألا يتناقض مع معناه وموقع مسؤوليته، مدفوعاً إلى الحدّ من فوضى الفئات المتصارعة، هذه الفوضى المسمّاة زوراً «حرية»، حفاظاً على المصلحة العامة.

وفي هذه العلاقة، علاقة الحكم اللبناني بحقوق وحريات مواطنه، يقول الأستاذ فيليب تقلا: «على الحاكمين في لبنان أن يبقوا هم، أولاً، في مرتبة النخبة بكلّ ما تعني الكلمة من جودة وصلاحية وتفوّق، ثم عليهم أن يحفظوا الدولة نفسها، كجهاز مخطّط ومدير ومنفذ، في مستوى أرفع من مستوى الشعب الذي تسوس أمره كافة».



## الفصل الخامس



يتقدم ويتبعونه



وإذا لم يفعلوا خرجت المبادرة من أيديهم واعتمد أفراد الشعب على أنفسهم، كلّ في نطاق عمله ومصلحته الفردية الآتية وضاعت المقاييس التي يبني عليها التعلق ببلبنان. وعلى المحاكمين فوق هذا، أن ينفخوا الروح في كلّ جسم من أجسام الأمة لكي يخرج إلى نور التجدد ويستطيع التحليق فوق الصفائر والسفاسف محققاً أسمى غایاته».

وعن «أزمة الثقة بين المحاكمين والمحكومين» يقول: «قد يكون من أسباب هذا الفراق بين السلطة والشعب تنكر اللبنانيين الفطري لكلّ من يحكم بالنظر إلى ما عانوه من تحكم الأجانب هنا، وتجبرّهم طوال عشرات السنين، كما أن من بين أسبابها: الفردية والأثرة والأنانية التي يتميّز بها المواطن اللبناني لضعف الروح الوطنية وانعدام التربية المدنية وفقدان الشعور بالواجب عند سواد الشعب».

ولقد زاد في بُعد الشقة بدلًا من أن يردها، الإتجاه الذي سارت فيه السياسة الداخلية في لبنان بعد أن ترکز الإستقلال وغابت حماسة الجهاد. ومن هنا كانت المفارقة: حكومات تتولى وبيقى عملها سطحياً، وشعب تملّكه السأم مما يرى ويسمع فاحتمنى وراء عدم اكتتراث يبطّن مرارة وخيبة أمل، ومال عن شؤون الحكم إلى العمل الفردي غير المنظم، موجهاً جهده إلى حيث تقوده الآتية لا إلى حيث تقوده مصلحة البلاد بتوجيه من الدولة».

وحصلت من كلّ هذا النتيجة المحتملة: فقدان هيبة السلطة وما تجرّه وراءها من ذيول سوداء تبدأ بمخالفة

القوانين ونشر التهم وإثارة الشكوك وانتقاد الحكم نقداً جارحاً، وتنتهي إلى إشاعة مركب من اليأس والإنهزامية. بل إن جواً من رفع الكلفة وتبادل المنافع على حساب النظام يخيّم على البلاد لأن ريجاً قبلياً تهبّ من كلّ الجوانب فيقف إزاءها المراقب الغريب مشدوهاً حائراً يتساءل عما إذا لم يكن في لبنان قواعد لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم ولتحديد السلطات والمسؤوليات، وعما إذا لم يكن من هيئات تطبق تلك القواعد وتضع كلّ أمر في نصابه العادل وكلّ قيمة في مرتبتها الصحيحة».



## الفصل الخامس



يتحدث ويسمعونه

وفي هذا الجو المكفرّ من انعدام الثقة، جاءت الشهابية لتعامل مع «الحريات» الموزعة المنثورة حسب المنافع والأهواء. وكان عليها إعادة الإعتبار إلى السلطة انطلاقاً من قاعدة أن الرهبة لا تكون إلا حيث يكون الإحترام والإحترام لا يكون إلا حيث تجتمع القوّة والكتفاء والعدالة فاصطدمت بتعصّب «ديموقراطي» لمبادئ عاش عليها شعبنا وشبّ، منها الرياء المتبدّل بين السلطة والشعب في تقاذف ألقاب الحريات الوهمية وأسرار «التجربة» اللبنانيّة «الفريدة». فهل نحن فعلاً ديموقراطيون؟ هل نحن فعلاً أحرار؟ وأين هي ضمانة حريتنا؟

على هذا تساؤل الأستاذ غسان تويني في إحدى محاضراته عام ١٩٥٧ : « هل الضمانة في مجرد فصل السلطات والموازنة بينها ؟ هل الضمانة في العقد الدستوري، ينص حرفه على أن الحقوق والحرريات مضمونة، فتضمن؟ هل الضمانة في مجرد تقرير سيادة الشعب، وإن استحالت سيادة الشعب عليه باسمه، وهو منها براء؟».

ثم أجاب: «ضمانة الحرية هي في الحرية ذاتها، في جوهرها وفي مظاهرها، في التراث والتقاليد، في الآداب والمناقب، في المؤسسات والهيئات، الموجدة كلها بفعل خلق حرّ وكانها ليست سوى مرآت في تاريخ الحرية، تمهد لاستمرار هذا التاريخ».

إنطلاقاً من هنا، هل يصح لنا تسمية المؤسسات والمشاريع والخطط والمنجزات التي ارتبطت باسم الشهابية منذ ١٩٥٨ ، بمرأب في تاريخ حررتنا، مهدت لاستمرار هذا التاريخ؟ وفي حال النفي، أيّ نعمت من النعوت يصح في سعي الشهابية لعقل المواطن اللبناني من ربة تعذيباته المتعددة بخلق تشريعات ومؤسسات تخفّف من لا عدالة توزيع الخيرات الوطنية والحظوظ والفرص على المناطق والطبقات؟

ردّ واحد نجده منطقياً ونعت واحد: الشهابية مشروع حرية. لأنّه كما أن الحرية لا تُترجم، فكذلك الديمقراطية لا تُترجم هي الأخرى. وكلّ ديمقراطية لا تكون وليدة تطور تاريخي طبيعي عفوي، محتموم عليها أن تفشل. كلّ نظام ديمقراطي يفرض إصطناعياً، في شكل قوالب دستورية، لا قواعد إجتماعية واقتصادية ومدنية لها...».

كلّ نظام ديمقراطي لا يمهد له عبر الزمن بخلق مجتمع حر وشعب قادر على قيادة نفسه... كلّ نظام ديمقراطي هذا شأنه، يظلّ حرفًا ميتاً ولا بدّ له أن ينهار أو ينفجر. لذا متى وضعنا الديمقراطية اللبنانية على المحك، وجدناها وهما لا حقيقة له.».

رغم ذلك وفي محاولة منا لتبرير حكمنا على الحرية اللبنانية نسأل: ما هو مدى حرية الضحية البريئة التي تسقط نتيجة «حرية» العنف؟ وما هو مدى حرية المحروم المتألّق تحت سياط حرية الإتجار و«التسعير»؟ وما هو مدى حرية الرأي في حمى حصرية الآراء وكليتها وشراسة تعاملها مع كلّ معارضه تطالها؟

كان يمكن أن تكون أحراراً لو أتنا آمنا كلّنا بالحرية، بذات الحرية. وكان يمكن أن يثمر تعاقدنا وأن يستقيم لو كنا قمامشة إجتماعية واحدة مشدودة بعضها إلى بعض متاحة. وكان يمكن أن يكون شعبنا سيد نفسه لو كانت له إرادة جامعة تقدر أن تسود وتحكم لأنّها متحرّرة من أوزار الجهل والمرض والخوف والفقر. لذا شعرت الشهابية بالحاجة إلى نظام للحكم جديد يقوم بعملية تحرير تشمل الإنماء الاقتصادي المرتكز على ضمانات إجتماعية وإصلاحات إدارية وتشريعية.



## الفصل الخامس

فإلى أي مدى نجحت في هذه العملية؟ بوسعنا أن نجد الرد عبر البحث في تاريخنا الحديث عن المحاولات الجدية التي استطاعت أن تطور نظامنا السياسي ومستوى عيشنا الوطني وهويتنا اللبنانية. أي، المحاولات التي انتقلت من التظير إلى التطبيق.

نترك الجواب لكل من يفتح مجموعة القوانين اللبنانية فيقسم تاريخنا الحديث إلى مراحل تمتد كل واحدة منها على سنوات سرت وقارن بين إنتاجية هذه المراحل ومنجزاتها.

في بدء محاضرته التي أشرنا إليها، اقطع الأستاذ تويني فقرة من تاريخ توكيديوس الإغريقي يقول فيها: «بفضل مرتبه ومهارته وزناهته، إسْطَاعَ أَنْ يَمْسِكَ مُسْتَقْلًا بِزَمامِ الْجَمَاهِيرِ، فَيَقُودُهَا بِدَلَّاً مِنْ أَنْ يَنْقَادَ لَهَا. وَلَمَّا لَمْ يَنْشُدِ السُّلْطَةُ بِوَسَائِلَ غَيْرِ مَشْرُفَةٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَضْطُرْ لِتَمْلُقِ الشَّعْبِ، بَلْ بِالْعَكْسِ كَانَ يَتَمْتَعُ بِصِيَّتِهِ مِنْ السُّمُومِ مَا يَمْكُنُهُ مِنْ إِغْصَابِ الْجَمَاهِيرِ بِمَعَاكِسِهِ... فَإِذَا رَأَاهَا مُنْقَخَةً مِزْهُوًّا لِغَيْرِ مَا سَبَبَ وِبِوَقَاحَةٍ، أَيْقَظَ فِيهَا، بِكَلْمَةٍ وَاحِدَةٍ، شَعْرَ الْجَدِّ بِلِ الْخَطَرِ. وَإِذَا وَقَعَتِ الْجَمَاهِيرُ فِي رِيسَةِ ذَعْرٍ، أَعْدَادٍ إِلَيْهَا، بِكَلْمَةٍ وَاحِدَةٍ تَقْتَلُهَا بِنَفْسِهَا. هَكَذَا أَصْبَحَتِ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةُ بِيدِ يِيرِيكِلسِ حُكْمَ الْمَوَاطِنِ الْأَوَّلِ».

ثم ينهي محاضرته ذاتها بقوله: «لو كنت أعرف الييريكلس الذي يقدر أن يجعل الديمقراطية اللبنانية حكم المواطن الأول، فيقود الشعب إلى الكمال، بدل أن ينساق مع الجماهير إلى الهاوية. لو كنت أعرف ذلك الرجل، لكنت سعيداً لأن أجعل هذه المحاضرة دعوة للإيمان به. حسبها إذا أنها ربما برئت، بالفعل، عن أن ذلك الرجل واجب الوجود، فلا بد إذا أن يوجد». لا بد أن يوجد. فهل وجده؟

هل عرف لبنان في تاريخه الحديث قيادةً اتسمت بالنزاهة واستطاعت أن تمسك مستقلةً بزمام جماهيرنا وتقودها بدل الإنقاذ لها؟ ولم تضطر إلى تملق الشعب اللبناني لتحصل إلى ذروة الهرم السلطوي، قيادةً تتمتع بصيانتها من السمو لأنها أنقذت الوطن من الذعر والخطر وأعادت إليه الثقة بنفسه؟

على هذا يجب «الشهابيون»، أو من تبقى منهم، بسمة متآلة فيها من المعاني ما يعجز عن استيعابه أيّ جواب.

أما لمن لم يكتف بعد من ملاحظاتنا المتعلقة بحريتنا الخاصة فنترك هذه الفكرة برسم حاضرنا: إن التاريخ السياسي العالمي يشهد بأن الإنضباط الإجتماعي ومسيرات التطور والعصرنة تتراقص مع الحريات غير المسؤولة وغير المبررة. وإن كانت الحرية دواءً ناجعاً لتبريد حمى الأحقاد الشعبية، فإن هذا الدواء يفترض رقياً واعياً مسؤولاً في استعماله وتنظيم جرعااته والتحول لهذا الدواء في أيدي الرغبات الممسورة إلى سُمٍ يفتثك بأجهزة وشرائع الشعوب والأمم.